مرزوق الحلبي (*)

محاولات لضبط سوق الثقافة الإسرائيلية بواسطة التشريع!

حتى الآن لا أستطيع أن أعرف سرّ ذاك المدرّس المربي الذي درّسني اللغة العبرية وآدابها الأولى. فقد استطاع أن يخفف من حدّة التناقض بيننا وبينها وأن يُقنعنا باقتناء بعض القواميس للاستدلال على منغلقات ألفاظها وتراكيبها سيما أنها بصيغتها لغة حديثة جدا تم إحياؤها كجزء من الوعي الجمعي اليهودي في أوروبا القرن التاسع عشر. فكنا نسافر إلى حيفا وإلى حي «الهدار» بالذات حيث انتشرت عدد من المكتبات. وما هي إلا سنوات حتى اختفت هذه المكتبات تماما كجزء من موت حوانيت الكتب الخاصة وتطور السوق نحو الاحتكار بأيدي ست سبع شبكات تقلّص عددها مؤخرا إلى اثنتين. إلا ان هذه السوق لا تنفكّ تنتج جديدها من سنة إلى سنة. ومن اللافت أن حي الهدار في حيفا يشكل تجمعا لحوالي عشرين مكتبة وأكثر تبيع إصدارات باللغة الروسية تصدر في روسيا وفي إسرائيل، أيضا. بمعنى أن هذه المكتبات انتشرت في موقع تلك العبرية وأن عددها تضاعف ثلاث أو أربع مرات دلالة على كثافة التواجد اليهودي من أصل روسي في هذا الحي وعلى عادات القراءة لدى المجتمع الروسي في إسرائيل. المشهد ذاته يتكرر في كل مواقع سكنى المهاجرين الروس! وأنا، إن حاولت أن أقول عن إسرائيل الرسمية كل شيء، وعن سياسات حكوماتها أي شيء، وعن مجرّد حلولها في المكان الفلسطيني والحيز العربي كل شيء وأي شيء، لكنني لا أستطيع إلا أن أشير إلى سوق الكتب فيها بنوع من الحيرة. سيحيرنا مثلا أن نكتشف أن دور النشر والمكتبات استطاعت أن تبيع في العام ٢٠٠٨ نحو ١٠ ملايين كتاب! وسيحيرنا مثلا أن مبيعات رواية واحدة ناجحة قد تزيد عن مئة ألف نسخة وأن الأدباء يتمتعون بحماية القانون لحقوق الملكية وبعقود مع دور النشر تضمن لهم ريعا محترما. ولا أستطيع إلا أن أتابع تحولاتها بعين مقارنة

* كاتب وحقوقي فلسطيني - دالية الكرمل.

السؤال، وإن تمحور في سوق محددة، إلا أنه سؤال الثقافة الإسرائيلية وما طرأ عليها وفيها من متغيرات وعن عمق هذه المتغيرات. وهي كما في مواقع ثقافية أخرى متأثرة من الشرط السياسي الاقتصادي الفكري أو من العولمة ومفاعيلها. فثورة الاتصالات وتسارع نمو السوق الحرة لا سيما ما يتصل منها بنظام التسويق يترك أثره في المشهد الثقافي الإسرائيلي الذي بدا طيلة العقدين الأخيرين ينصاع ميدانا في إثر ميدان وحقلا بعد حقل لإملاءات السوق ومتطلباتها. وهذا بالذات ما تسبب ويتسبب في تغيرات بنيوية في المشهد الثقافي في كل فروعه.

مع تلك العربية التي استعصت عليّ منعرجاتها.

وأستطيع أن أعترف مع هذا بأن سوق إصدارات الكتب في إسرائيل مرت بتحولات. عندما قال الكاتب سامي ميخائيل على مسمعي أن مبيعات كتابه «فيكتوريا» (تُرجم للعربية) وصلت حدود المئة ألف نسخة وأكثر، وجدت نفسي أسرع إلى مصادري أحاول أن أعرف مصير كتب عربية رائجة ألّفها كتاب أو أدباء مرموقون. ولما التقيت الراحل محمود درويش قبل عام على وفاته أخبرني بنوع من الأسى أنه لا يستطيع أن يطبع من كتابه الجديد سوى طبعة واحدة لأن الناشرين سينشرون كتابه وسيعمدون إلى تزويره وغمر السوق به. بمعنى أنه لا يستطيع أن يعرف إلا عدد النسخ في الطبعة الأولى وهي تصل في العادة إلى بضع آلاف فقط! وفي زيارتي الأولى لعمان بحثت عن كتاب «الاقتصاد الثقافي» للطاهر لبيب لأقرأ المشهد العربي في سوق الكتب والإصدار ولكني لم أتلق نسخة منه حتى الآن رغم وعد قطعه صديق لي مُقسما أنه يستطيع الحصول على كل كتاب أعطيه أسمه. وأعترف أنني حتى الآن لم أحصل إلا على إجابات جزئية عن سؤالي المقارن وماذا يحصل في سوق الكتب العربية.

إنه السؤال الذي يفرض نفسه في كل ما يتأتى من المواجهة/ العلاقة مع الآخر. ويحدث أن يُقيم واحدنا فارقا بينه وبينه باتجاه تخفيف وقع السؤال أو دويه. فنستطيع، مثلا، أن ندمغ كل ما لدى الآخر - يحدث على جبهة العلاقة مع الغرب عموما - دون أن نكلّف نقل السؤال أو بعضه إلى ساحتنا.

وهو سؤال في الثقافة بمعناها الأعمق والأشمل وليس في السياسة بمعناها التسطيحي الأضيق. سؤال يتعدى المعرفة الجارية إلى المعرفة المتأملة، يتعدى سؤال صاحب الاهتمام إلى سؤال صاحب المشروع.

ما هي حيثيات سوق الكتاب في إسرائيل؟

السؤال، وإن تمحور في سوق محددة، إلا أنه سؤال الثقافة الإسرائيلية وما طرأ عليها وفيها من متغيرات وعن عمق هذه المتغيرات. وهي كما في مواقع ثقافية أخرى متأثرة من الشرط السياسي الاقتصادي الفكري أو من العولمة ومفاعيلها. فثورة الاتصالات وتسارع نمو السوق الحرة لا سيما ما يتصل منها بنظام التسويق يترك أثره في المشهد الثقافي الإسرائيلي الذي بدا طيلة العقدين الأخيرين ينصاع ميدانا في إثر ميدان وحقلا بعد حقل لإملاءات السوق ومتطلباتها. وهذا بالذات ما تسبب ويتسبب في تغيرات بنيوية في المشهد الثقافي في كل فروعه. وهو ما يؤرق أوساطا في الثقافة الإسرائيلية تحذّر من غياب حرية التعبير على مذبح قانون السوق، أو من ضآلة مستوى الأدب واللغة العبريين بسبب من انتشار الأدب الشعبوي وبروز جيل جديد من الأدباء الباحثين عن رواج بعيدا عن فنون الأدب.

عشرون عاما مرت اختفت فيها المكتبات الخاصة التي عملت أربعة أو خمسة عقود من قبل لصالح بروز شبكات واسعة تضم الواحدة منها بضع عشرات الفروع. لكن عدد الشبكات تقلّص في العقد الأخير تماما من ٦-٧ شبكات إلى اثنتين فقط إضافة إلى شبكتين أخريين محصورتين في المؤسسات التعليمية الثانوية والأكاديمية. لقد حسم قانون السوق المنطلقة بأقصى سرعتها في إسرائيل منذ أواسط الثمانينيات (موعد انفلات الخصخصة من كل عقال) تفاصيل سوق الكتب وأثر على الأدب كما يعتقد كبار النقاد. وتخلل ذلك معارك ضارية بين دور النشر وشبكات المكتبات والأدباء. فاختفى ناشرون وأفل نجم أدباء ونشأت شراكات جديدة وتغير المبنى العام لسوق

اسرائيليون في معرض للكتاب

الكتب باتجاه انتقال مركز الثقل من النوعية إلى الكمية. «المهم بالنسبة لنا هو كم نسخة سنبيع من هذا الكتاب أو ذاك... والمهم بالنسبة للأديب أن يُدرج أسمه في رأس سلم قائمة الكتب الأكثر مبيعا». يقول آفي شومر، مدير عام شبكة «تسومت سفاريم» (مفرق كتب- ترجمة حرة، م. ح). وليس صدفة أنه يرفع مثل هذا الادعاء وقد اتُهم من المنافسين- شبكة ستيماتسكي- بأنه تسبّب في هبوط مكانة الكتاب والأديب والأدب حينما عمد إلى التعامل مع الكتاب كأنه سلعة مثل السلع الأخرى يُباع على الغالب في إطار حملات بيع خاصة على مدار العام. ومما يُطرح في حوانيت الشبكة حملة متكررة عدة مرات خاصة في الأعياد تنصّ على بيع أربعة كتب بمئة شيكل فقط (أي ستة دولارات للكتاب الواحد تقريبا). والحقيقة أنه ليس الوحيد الذي اعتمد هذا الأسلوب في البيع. فقد جرّ وراءه المنافسين من شبكة ستيماتسكي التي انبرت تتفنن هي أيضا في إطلاق حملات للبيع كأن تطرح بيع كتابين بسعر كتاب واحد!

على العموم اعتدت مع صديقي المحامي علي حيدر على متابعة سوق الكتاب العبري لأننا اكتشفنا «مناجم» كتب وبأسعار لا تُقاوم. فمن حين لحين تقوم دور نشر بحملة تصفيات على ما يتكدس في مخازنها من كتب معطوبة بشكل طفيف أو خوفا من كسادها. وقد وجدنا أنفسنا نسافر من تل أبيب إلى القدس سعيا إلى قيادة عربة على عجلات بين صفوف من الطاولات الطويلة نطرح فيها ما حلا لنا وما بدا مدهشا ومثيرا للاهتمام من كتب ومصادر يتملكنا شعور بالغنيمة وبأننا تحصّلنا صيدا وفيرا. وفي كل مرة نفعل ذلك نتحسّر أننا لسنا في بيروت أو تونس أو الشام لنفعل الأمر ذاته بكتب من لحمنا ودمنا. فمهما تكن المعرفة جديرة فإنني أفضلها بلغة من لحمي ودمي. وكثيرا ما قرأت روائع الأدب بالعبرية أولا لأعود بعد عقد أو أكثر إلى قراءتها بالعربية بعد أن تتوفر لي ترجمة بالعربية.

دور النشر الصغيرة أو الخاصة تنشط في إسرائيل لسنوات ثم تختفي أو تندمج في دور النشر الكبيرة مثل «عام عوفيد» (شعب عامل- ترجمة حرة- أسستها أوساط من حركة العمل الإسرائيلية) و«زمورة بيتان» و«كنيرت» و«يديعوت أحرونوت» و«كيتر» وغيرها. لم تستطع هذه الدور أن تنافس الدور الكبيرة ولا أن تصمد في امتحان السوق. فرأينا جزءا منها ينضوي تحت الدور العملاقة بمفاهيم إسرائيلية أو تبيع نفسها لدور أخرى. هذا من ناحية الدور الخاصة أما الدور الكبرى فاضطرت أمام ضغط شبكات بيع الكتب إلى الاندماج ببعضها لا سيما في العقد الأخير أو إلى الاندماج بشبكات بيع الكتب. فقد اندمجت دار نشر «كيتر» مثلا بشبكة «ستيماتسكي». أما دارا «زمورة بيتان» و«كنيرت» فقد اندمجتا بشبكة «تسوميت سفاريم» بعد أن اندمجتا ببعضهما في العام ٢٠٠٢. ويُعتبر هذا الاندماج عمليا ثورة في سوق الكتب الإسرائيلية الذي سيطرت عليه بتفرّد تام من قبل شبكة «ستيماتسكي» التي تنشط منذ ٨٠ عاما. ويرى بعض

تشير المعطيات في العالم إلى وصول الكتاب ذروة من حيث المبيعات في أواخر الثمانينيات. وهو ما ينسحب على إسرائيل التي صنفت يومها في المكان الخامس من حيث نسبة القراء فيها. أما الهبوط الذي شهدته سوق الكتب العلمية فقد وصلت ذروته في أواسط التسعينيات حسب معطيات عالمية، الأمر الذي اضطر حكومات بعض الدول إلى وضع سياسات خاصة لتشجيع القراءة والأدب والأدباء. ففي إسبانيا مثلا وضعت الحكومة سياسة خاصة بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة لا سيما دور النشر واتحادات الأدباء.

المهتمين أن هذا الاندماج تحديدا دفع مالك «ستيماتسكي» إلى بيعها بقيمة ٦٠ مليون دولار لشركة أميركية ضبط مالكها مؤخرا بقضية غش وخداع. ويفيد المهتمون أن دخول شبكة «تسوميت سفاريم» بأنماط البيع الجديدة ثم اندماجها مع داري نشر كبيرتين أضعفا قدرة ستيماتسكي على التماسك والمنافسة وهو ما يعرفه مالكها الذي سارع إلى بيعها بأعلى سعر ممكن من ناحيته!

كل هذا لم يمنع ارتفاعا في إصدارات الكتب في إسرائيل بنسبة ٢٥ بالمئة خلال العام الماضي وحده. ولم يمنع أيضا استمرار عمل المطابع التي تطبع كل يوم بضع عشرات من الكتب! ويُقدر اتحاد الناشرين أن نسبة الإسرائيليين الذين يقرأون ترسو الآن على ٥٠ بالمئة بينما كانت ٣٠ بالمئة من قبل. «سافر على متن طائرة من إسرائيل لتجد أن ٢٠٠ منهم يحملون كتابا ويقرأون... لقد أحدثنا ثورة في القراءة وهذا أمر جدي بالنسبة لنا وللكتّاب وللثقافة بشكل عام». يقول مدير عام شبكة «تسومت سفاريم»، آفي شومر. ويقول إن شبكته تملك نحو ٨٠ فرعا ١٢ منها هي عبارة عن مكتبات ومقهى في المكان ذاته. وأضاف أنه يحلم بالوصول إلى مئة فرع!

تشير المعطيات في العالم إلى وصول الكتاب ذروة من حيث المبيعات في أواخر الثمانينيات. وهو ما ينسحب على إسرائيل التي صنفت يومها في المكان الخامس من حيث نسبة القراء فيها. أما الهبوط الذي شهدته سوق الكتب العلمية فقد وصلت ذروته في أواسط التسعينيات حسب معطيات عالمية، الأمر الذي اضطر حكومات بعض الدول إلى وضع سياسات خاصة لتشجيع القراءة والأدب والأدباء. ففي إسبانيا مثلا وضعت الحكومة سياسة خاصة بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة لا سيما دور النشر واتحادات الأدباء. وقضت فيما قضت برصد ميزانيات حكومية لتشجيع القراءة امتدت على عدة خطوات أثمرت بشكل سريع إلى رفع مكانة إسبانيا إلى المرتبة الخامسة من حيث القراء بعد أن كانت في المرتبة العشرين من قبل!

وفي أيسلندا عمد التلفزيون الرسمي إلى قطع بثه طيلة يوم الأحد وبث دعوة إلى القراءة وإلى الكتاب في ذلك اليوم! بمعنى أن الدولة تعمد أحيانا إلى التدخّل في سوق الكتاب. والتدخل هنا هو تدخل ينعكس على الأدب والأديب، أيضا. وهو ما يحاول اتحاد دور النشر في إسرائيل أن يُقنع به الحكومة. ومن المقترحات المطروحة هو إقرار قانون خاص لتجميد أسعار الكتب لمدة زمنية محددة بعد إصدارها لضمان ريع معقول لدور النشر وللأدباء والمؤلفين. إنها محاولة إسرائيلية لتقليد النظام الفرنسي الخاص ومن هنا تسمية الاقتراح في إسرائيل بـ«اقتراح القانون الفرنسي». وهو ينصّ على أن شبكات بيع الكتب لا تستطيع في السنتين الأوليين لصدور الكتاب أن تخفض سعره بأكثر من ١٠ بالمئة. وهو خطوة يعتقد أمنون بن شموئيل، رئيس اتحاد دور النشر في إسرائيل، أنها ضرورية لحفظ حقوق وروحية الكتاب والأدباء وحفظ منزلة الكتاب وحمايته من التسليع الفظ! هذا في وقت تباع فيها كتب جديدة نسبيا. صدرت منذ عام أو عامين

ـ بمبالغ زهيدة جدا لا تزيد عن بضع دولارات في إطار حملات على مدار السنة كما أسلفنا.

تعتقد دور النشر أنها لعشرات السنين عانت من تجبّر شبكة «ستيماتسكي» التي كانت متفرّدة في تسويق الكتب (اختفت منافساتها الكبريات ونافستها شبكات صغيرة على مساحة ضيقة من السوق)، فإما أنها قبلت إملاءاتها بشأن الأسعار وعدد ما يُطبع من نسخ عن الكتاب وتدخلت في التحرير من خلال إبراز كُتب وكتاب أو التستر على آخرين اعتبروا غير مربحين في مستوى مبيعات كتبهم. وكانت السوق شهدت توترا دائما بين دور النشر وشبكة «ستيماتسكي» التي اتهمت أنها تسعى لزيادة أرباحها على حساب دور النشر والأدباء بفرض الشروط التي تريد. لكن هذه الدور تعاني اليوم من تفرّد شبكة «تسوميت سفاريم» أو من انطلاقتها القوية (في عقد واحد تفوقت على شبكة «ستيماتسكي») وتتهمها بأنها تسعى لتكديس أرباحها على حساب الأدب والأدباء ودور النشر بنظام حملاتها المتسارعة على مدار السنة. ومن هنا أتى دعم اتحاد دور النشر اقتراح «القانون الفرنسي» الذي يدعي واضعوه ـ لم تنته صياغته بعد ـ للحفاظ على حقوق الأدباء وحماية دور النشر خاصة الضعيفة من سنابك السوق ومتطلباتها.

أما مدير عام «تسوميت سفاريم» فاعتبر أن القانون متقادم وأن الفرنسيين أنفسهم يسعون إلى تعديله بشكل جذري، وأن ما يحمي الأديب هو رواج كتابه ودخوله تدريجا متقدما في سلم الرواج. وقال إن القانون يسعى إلى وقف عجلة الزمن أو العودة إلى زمن مضى وهو أمر غير ممكن أبدا. «صحيح خفضنا أسعار الكتب من ٩٠ و١٠٠ شيكل إلى ٣٠ و٢٥ شيكلا، لكننا نبيع أكثر وعدد الطبعات أكبر... والمهم أننا زدنا من عدد القراء ووسعنا سوق الكتب». أما الثمن لذلك حسب أمنون بن شموئيل، رئيس اتحاد دور النشر، فهو «أن دور النشر قلت وأن الدور العاملة تمتنع حسب قانون السوق هذا من طباعة جواهر الكتب لأدباء جدد واعدين أو ما يعتقده المحررون أدبا رفيعا خوفا من شبكة التسويق التي توصي بهذا الكاتب أو تلك الكاتبة لأنهما يحققان مبيعات جيدة». وهو ما يعتبره البعض إخضاعا للمعايير الفنية والأدبية لقانون السوق، فإذا انتشر الأديب فهو جيد وإذا لم ينتشر فهو غير جيد!

البحث عن «نقطة البيكار»

إن التطورات في سوق الكتب أذكت نقاشا في الساحة الأدبية حول مستوى الأدب اليوم. وأحد أبرز الادعاءات في هذا المجال هو أن السوق ومقتضيات السوق نسفت الأدب المعترف به. «لم يعد هناك أدب معترف به لأن الانتشار لا يعكس المستوى بقدر ما يعكس القدرات التسويقية» ـ هذا ما يقوله الباحث يورام بيري، مدير مشروع «هسفرياه هحدشاه» (المكتبة الجديدة ـ م. ح). الساحة الأدبية كما عهدها أو كما يتصورها هي ساحة مليئة بالتيارات والمذاهب، وبإصدار مجلات متحاورة متناقشة وبوجود حركة تستأنف على ما هو قائم لتحلّ محله، تشهد نقاشات وحوارات وصراعات حول الأدب والذائقة وهو غير موجود الآن في إسرائيل. لكنه ـ بيري ـ لا ينصح أحدا بأن يرثي الأدب لأنه لا يزال هناك مبدعون وأدباء ذوو مستوى عال وينصح بالتعامل مع الأمر وكأن هناك أدبا وإلا فإن الطريق إلى اليأس قصيرة جدا. وأشار إلى أن دخول التسويق إلى صورة الوضع بقوة أدى إلى نشوء جيل من الأدباء المشغولين بالرواج يكتبون بلغة عبرية عرجاء مشوهة ولا يعرفون عن الأدب ولا عن الحركة الأدبية شيئا تقريبا. وأضاف أن ما حصل في هذا الباب أنتج جيلا من الأدباء الجهلة بالأدب كل نقاشاته محصورة في أي مكان يضعون كتابه داخل فترينات عرض الكتب!

بالروح ذاتها تحدث حنان حيفر، أستاذ كرسي الأدب العبري في الجامعة العبرية. فقد أشار إلى أن قانون السوق والسعي إلى الرواج يدفع الأدباء إلى أدب السيرة الذاتية بمعناها المسلي الذي يمالئ القارئ ولا يواجهه مع الواقع وهو واقع الاحتلال الذي يُمارس باسم المجتمع بمن فيه من أناس ومن بينهم القراء. والأديب، في رأيه، يقف في حيرة بين أن يحمل أدبه مقولة سياسية اجتماعية أخلاقية جمالية كما حصل من قبل فيخسر القارئ أو يُتعبه وبين أن يكتب أدبا خفيف الظل لا يقضّ مضجع القارئ بأسئلة أخلاقية مباشرة عن الاحتلال والعنف والحرب والفقر وما إلى ذلك. وبما أن الرواج يتطلب الخفة فإنه يميل بقوة السوق إلى نصوص أقل قوة وأدنى مستوى من حيث المقولة الأدبية والجمالية. هناك انتقال من الكتابة عن الجماعة وباسمها، من الكتابة القومية، إلى كتابة هوياتية، تحكي عن مجموعة الانتماء الضيقة أو عن الذات الفردية دون الامتداد القومي وهو مصدر الشحنة المتوترة في الكتابة التي أنتجها أدباء عبريون إلى ما قبل عقدين أو أكثر. لقد انتهى زمن الأدباء الذين يعتبرون مؤشرين أخلاقيين وجماليين للمجتمع الإسرائيلي ويطرحون عليه الأسئلة الصعبة!

لقد انتقل مركز الثقل في الساحة الأدبية الإسرائيلية من الأكاديميا، حيث مدارس النقد الأدبية ودائرة تكون وولادة المذاهب والأنواع، إلى السوق حيث الربح والخسارة وما بينهما من ربح وخسارة في النوعية الأدبية. ويتعمّق الشعور العام بخسارة النوعية الأدبية كلما

بالروح ذاتها تحدث حنان حيفر، أستاذ كرسي الأدب العبري في الجامعة العبرية. فقد أشار إلى أن قانون السوق والسعي إلى الرواج يدفع الأدباء إلى أدب السيرة الذاتية بمعناها المسلي الذي يمالئ القارئ ولا يواجهه مع الواقع وهو واقع الاحتلال الذي يُمارس باسم المجتمع بمن فيه من أناس ومن بينهم القراء. والأديب، في رأيه، يقف في حيرة بين أن يحمل أدبه مقولة سياسية اجتماعية أخلاقية جمالية كما حصل من قبل فيخسر القارئ أو يُتعبه وبين أن يكتب أدبا خفيف الظل لا يقضّ مضجع القارئ بأسئلة أخلاقية مباشرة عن الاحتلال والعنف والحرب والفقر وما إلى ذلك.

تضاءل الدعم الحكومي لسوق الأدب وللأدباء وهي سيرورة عامة تحكم تطور الاقتصاد الإسرائيلي الذي دخل منذ أكثر من ثلاثة عقود دوامة الخصخصة التي يقضي قانون السوق فيها بأن الأفضلية للأكبر. وهو قانون لا ينطبق على العلاقات بين شبكات التسويق وبيع الكتب بل على دور النشر أيضا وعلى الأدباء. وقد أشار البعض إلى أن قانون السوق التي تكرس الانتشار تغمر أقلاما وتخفي إبداعات وتخفف وزن المضامين الأدبية. حسب حيفر وبيري على الأقل. لكن يُمكننا أن ندعي أن الدعم الحكومي للأدب بشكل عام قد يُفرز الظاهرة نفسها من حيث ضرب النوعية. لأن الدعم الرسمي لا بدّ أن يكون مسيّسا ليفرز أدبا ضحلا أو لا يصلح لشيء! ومن هنا السؤال نقطة البيكار حيث التوازن بين الدعم الحكومي للأدب والأدباء وبين النوعية الأدبية. وهو سؤال لا يتردد في إسرائيل فحسب بل في كل موقع تُحفظ فيه للأدب والأدباء منزلة خاصة.

قد يُقرّ «القانون الفرنسي» في إسرائيل وقد لا يُقرّ، لكن في هذه الأثناء سيظلّ الإسرائيليون قادرين على قيادة عربة التسوق من طاولة إلى طاولة يُلقون فيها ما خفضت سعره وما اعتبروه أدبا أو كتابا لافتا. وسأظل أفعل الأمر ذاته متحاورا مع صديقي علي حيدر عما اختاره وحول الكتاب الذي أبحث عنه مترجما إلى العبرية. خاصة وأن علاقتي بها قد تطورت في السنوات الأخيرة من علاقة ودّ أو معرفة عميقة إلى علاقة حميمة بفضل سوق الكتب وما وفرته لي من فرص وبفضل عودتي إلى الأكاديميا دارسا. ولا أستطيع أن أشكو من ثنائية اللغة التي تحصلت لي بعد هذا العمر الطويل أسوة بالفلسطينيين الآخرين هنا. فهل تصير لغة الآخر المهيمن مصدر إثراء أم أنها ستظلّ «سلطة» معرفية ولغوية تأتينا هذه المرة على متن سوق ليس لها رب!

هل يضبط القانون سوق الصحافة!

شهد العقد الثمانيني اختفاء عدد من الصحف الإسرائيلية العريقة مثل «دفار» (قول) و«عل همشمار» (بالمرصاد) ومن ثم اختفت أيضا صحيفة «حدشوت» (أخبار) في إطار ما اعتبر الموجة الأولى من التغيرات البنيوية في الصحافة المكتوبة لا سيما أفول نجم الصحافة الحزبية أو المؤدلجة. «دفار» كانت صحيفة الهستدروت، نقابة العمال العامة و«عل همشمار» كانت صحيفة حزب «مبام». وهي الفترة التي شهدت، أيضا، انطلاق الصحافة المحلية أو الإقليمية التي تطابقت مع نمو مراكز مدينية كبيرة نسبيا إضافة إلى المدن الثلاث الرئيسية وهي حيفا وتل أبيب والقدس. أما العقد التسعيني فقد شهد نمو صحافة باللغة الروسية واسعة الانتشار نسبيا. هذا في مستوى البنية العامة من حيث عدد الصحف ولغتها. وقد طرأ في هذا المستوى قبل عامين تطور جديد يتمثل في صدور صحيفة جديدة هي «يسرائيل هيوم» توزع مجانا على الراغبين في مواقع لا تعد ولا تحصى. وهو ما يفرض تحديا كبيرا على الصحف الثلاث الأساسية وهي «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«هآرتس». وكلها صحف عريقة قائمة منذ عشرات السنين. الأولى والثالثة منها قبل قيام الدولة. ففي غضون سنتين تقريبا احتلت «يسرائيل هيوم» المرتبة الثانية بعد «يديعوت أحرونوت» من حيث الرواج. بل إن الفارق بين المرتبتين. كما هو

مبيّن من الجدول أدناه- ليس كبيرا وقابلا للجسر . وربما هذا بالذات ما يُقلق أكثر ما يُقلق مالكي صحيفة «يديعوت أحرونوت» المتضرر الأكبر من هذه الصرعة الجديدة .

يُشير المراقبون إلى حقيقة أن تجربة «يسرائيل هيوم» جديرة بالانتباه في عدة مستويات . فلم يحدث أن صدرت في إسرائيل أو غيرها صحف مجانية لفترة طويلة كهذه وبعدد كهذا من الصفحات. ٦٤ صفحة في النسخة اليومية و١٢٠ صفحة في عدد نهايات الأسبوع الذي بدأ بالصدور مؤخرا. وربما أن البدء بإصدار عدد خاص في نهايات الأسبوع هو ما وحّد الصحف الثلاث المنافسة من وراء مبادرة لسن قانون يُقصد به الحد من انطلاق هذه الصحيفة . الأمر الآخر اللافت هو أن الصحيفة الجديدة ذات توجّه يميني مطابق لسياسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وتوجهاته . بل يدعي صحافيون مخضرمون بأن الصحيفة أقيمت في إطار حملات الدعاية لبنيامين نتنياهو بدلالة أن علاقة متينة جدا تربط مالكها رجل الأعمال الأميركي شلدون أدلسون بنتنياهو . وقد أقرّ أدلسون نفسه في أكثر من مناسبة بوجود علاقة متينة بين أسرته وأسرة نتنياهو لكنه نفى أن تكون الصحيفة مكرسة لخدمته بل هي مشروع اقتصادي لا غير!

انكشاف الصحف في الفترة بين كانون الثاني ـ حزيران ٢٠٠٩ (*)

الصحيفة	الانتشار وسط الأسبوع	بالنسبة للفترة السابقة	الانتشار نهاية الأسبوع	بالنسبة للفترة السابقة
"يديعوت أحرونوت"	٣٤,٢٪	هبوط	٤٥,٩٪	هبوط
"يسرائيل هيوم"	٢٦,٩٪	ارتفاع	لم تكن تصدر في نهايات الأسبوع	-
"معريف"	١٤,٤٪	ارتفاع	١٨,٢٪	هبوط
"هآرتس"	٧,٥٪	ارتفاع	٨,٥٪	ارتفاع

(*) المعطيات من صحيفة «ذي ماركر» عدد ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٩ .

القانون الذي يُحاول مالكو الصحف الأخرى أن يُقنعوا الكنيست بسنّه هو «قانون أدلسون» ويقضي بمنع أجنبي من امتلاك صحيفة في إسرائيل على اعتبار أن أدلسون ليس إسرائيليا! ويرى الخبراء في القانون الاقتصادي أن مثل هذا الادعاء ضعيف لثلاثة أسباب : الأول ـ إن أدلسون متزوج من يهودية تحمل الجنسية الإسرائيلية وبإمكانه أن ينقل ملكية الصحيفة على اسمها فيبطل حكم القانون . الثاني ـ أن حرية الاشتغال وحرية التعبير في إسرائيل هما حقان دستوريان وأن لا سبب مقنعا للتخلي عنهما في هذه الحالة . ثالثا ـ أن الصحيفة تصدر في إسرائيل منذ سنتين وأكثر وأنه لا يصح وضع قانون كهذا ليسري بأثر رجعي!

العارفون بالأمور يقولون إن الصحف الثلاث كانت ستستوعب المنافسة الجديدة لولا أن مصدرها قرر إصدار نسخة خاصة بنهايات الأسبوع والأعياد ومنافسة الصحف الثلاث على مساحات الإعلانات التجارية في هذه المواعيد وهي المساحات التي تحقق لهذه الصحف أكثر من ٤٠ بالمئة من إيراداتها . وهو السبب الذي يشير إليه د. يعقوب كرنيئيل كسبب أساس لمحاولة التأثير على سوق الصحف من خلال تشريع جديد على شاكلة قانون خاص بصحيفة خاصة! وقد يكون التقى هنا العامل الأيديولوجي المتمثل في يمينية الصحيفة وتوجهها مع العامل الاقتصادي المتمثل في خسائر قد تلحق بالصحف الثلاث الأخرى جراء المنافسة .

بالمقابل هناك مطالبة بتدخل الحكومة الإسرائيلية في سوق الإعلام لجهة ضمان جريان أفضل للمعلومات وحرية التعبير بمنع تركيز ملكية وسائل الإعلام في أيدي مجموعة محدودة من الشركات . وهو توجه برز وطبق بشكل جزئي مع إطلاق تعددية في القنوات التلفزيونية . يومها حاولت الحدّ من هيمنة شركات إعلامية من الصحافة المكتوبة على مضامين الإعلام المرئي . واليوم، أيضا، تسعى أوساط حقوقية وسياسية إلى تشريعات جديدة بهذا الاتجاه دونما نجاح حتى الآن بسبب من العلاقة الوثيقة القائمة بين السياسة وبين الشبكات الإعلامية في إسرائيل القادرة حتى الآن على إدخال تعديلات تشريعية تحدّ من التدخّل وإطلاق المجال الإعلامي لقوانين السوق كجزء من سيرورة عامة في الاقتصاد الإسرائيلي . ويبدو لي أن ما كنت درّسته في كلية الإعلام قبل عشر سنوات لن أستطيع أن أدرّسه للطلبة بعد سنة أو سنتين! السوق الصحافية في إسرائيل كسوق الكتب، متغيرات جذرية على طول المدى يحاولون ضبطها بالتشريع وتحاول الهرب إلى أمام بحكم قانون السوق!